قضايا وآراء

أخبار الخليج

العدد (17769) – السنة الحادية والخمسون – الإثنين 6 جمادى الآخرة 1448هـ – 16 نوفمبر 2026م

دلالات نتائج انتخابات التجديد النصفي في الولايات المتحدة

تمثل نتائج انتخابات التجديد النصفي التي شهدتها الولايات المتحدة الأمريكية بصيصا من الأمل في أن عامة الناس يمتلكون ما يكفي من المعرفة والعزيمة لتحدي المصالح القوية، وكبار الممولين، والأجندات الخفية التي تشكل السياسة الخارجية الأمريكية.

وفي صباح يوم انتخابات التجديد النصفي الأمريكية الحاسمة، أدلى الرئيس دونالد ترامب بما بدا أنه إعلان صادم: «لا مزيد من المساعدات لإسرائيل».

قال ترامب في برنامج «فوكس آند فريندز» على شبكة فوكس نيوز: «قد أبرمتُ اتفاقاً مع بيبي نتنياهو بمنح إسرائيل 4 مليارات دولار سنوياً، لكننا توصلنا إلى اتفاق قبل أشهر يقضي بوقف ذلك».

ثم مضى ليطرح تصريحين يبدوان متناقضين: «لن ندفع الأموال لإسرائيل»، و«سنساعد إسرائيل إذا احتاجت إلى ذلك».

في الواقع، لم تكن هناك حالة تذكر من الابتهاج بين أولئك الذين طالما ناهضوا التمويل الأمريكي لإسرائيل. ويمكن تفسير غياب الحماس هذا بعاملين: قلة من الناس يأخذون وعود الرئيس دونالد ترامب على محمل الجد، كما فسّرت تصريحاته على نطاق واسع على أنها محاولة يائسة لتجنب ما كان يلوح في الأفق كنتائج انتخابية كارثية.

وقد أسفرت الانتخابات في نهاية المطاف عن واحدة من أكثر الهزائم إذلالاً في تاريخ الحزب الجمهوري؛ إذ تمكن الديمقراطيون من السيطرة على كل من مجلسي الشيوخ والنواب، محققين مكاسب واسعة النطاق في جميع أنحاء البلاد.

وسرعان ما انقلب الجمهوريون على ترامب، الذي أقر – في اعتراف غير معتاد – بأن الحرب على إيران قد ساهمت في هزيمتهم.

أما نائب الرئيس «جي دي فانس» –الذي يُنظر إليه على نطاق واسع كمرشح محتمل للرئاسة في عام 2028– فكان أكثر صراحة؛ إذ غرّد في الرابع من نوفمبر قائلاً: «السبب في خسارتنا هو الحرب»، داعياً في الوقت ذاته الجمهوريين إلى «تغيير علاقتنا بإسرائيل».

ورغم أن فانس واجه انتقادات من بعض أعضاء حزبه لتسميته إسرائيل صراحةً، إلا أن الإشارة الأكثر وضوحاً إلى أن الدعم الأمريكي غير المشروط لإسرائيل قد تحول إلى عبء سياسي كبير، جاءت من ترامب نفسه.

أولاً، كان إعلان الرئيس ترامب المتسرع في يوم الانتخابات محاولةً واضحة للتأثير في الناخبين قبل الإدلاء بأصواتهم. ورغم فشل ترامب في ذلك، إلا أنه كشف –من خلال تصرفه هذا– عن إدراكه هو وحزبه أن إسرائيل أصبحت عاملاً رئيسياً في مأزقهم السياسي.



بقلم:
د. رمزي بارود ○

وفي الواقع، وصف ترامب دفع مبلغ 4 مليارات دولار بأنه «نقطة حديث سيئة»، مضيفاً أن المنتقدين يستخدمونها ضد الجمهوريين.

ثانياً، إن اعتراف ترامب بأن الحرب مع إيران قد ألحقت الضرر بالجمهوريين، كشف عن ذلك الرابط مع إسرائيل الذي كان فانس مستعداً للتعبير عنه بشكل أكثر صراحة.

لم تكن الحرب على إيران حرباً أمريكية، بل كانت حرب بنيامين نتنياهو، التي خاضها كجزء من سعيه طويل الأمد للهيمنة على منطقة الشرق الأوسط، بينما تحملت واشنطن التكاليف العسكرية والاقتصادية والسياسية.

وهذا ليس مبالغة؛ فقد صور رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو إيران مراراً وتكراراً على أنها عدو وجودي، في حين احتفى حلفاؤه من اليمين المتطرف علناً بالتدخل العسكري الأمريكي.

ومن المفارقات أن «استراتيجية الدفاع الوطني» الأمريكية لعام 2026 حددت الدفاع عن الوطن الأمريكي وتعزيز المصالح الأمريكية في نصف الكرة الغربي كأولويات قصوى؛ ومع ذلك، انخرطت الإدارة في حرب مدمرة أخرى في الشرق الأوسط.

وبفضل الصحفيين والمحللين المستقلين الذين يعملون خارج نطاق وسائل الإعلام التقليدية، أصبح الأمريكيون يدركون بشكل متزايد حجم الضرر الذي ألحقته هذه العلاقة باقتصاد بلادهم، ومكانتها العسكرية، وسمعتها الدولية.

ووفقاً لجامعة كوينيبياك، يرى الآن 48% من الناخبين الأمريكيين المسجلين أن الولايات المتحدة الأمريكية تقدم دعماً مفرطاً لإسرائيل، مقارنة بـ 16% فقط في يناير 2017.

إن هذا الوعي المتنامي، مقترناً بالتحول الجذري في الكونغرس في أعقاب انتخابات التجديد النصفي، لا يزال غير كاف لضمان تغيير ملموس لا رجعة فيه.

ومع ذلك، تقدم نتائج انتخابات التجديد النصفي بصيص أمل بأن الولايات المتحدة الأمريكية ليست قضية خاسرة تماماً، وأن عامة الناس يمتلكون ما يكفي من المعرفة والعزيمة لتحدي المصالح القوية، وكبار الممولين، والأجندات الخفية التي تشكل السياسة الخارجية لبلادهم.

وهنا يكمن درس جوهري: لم يعد بإمكان الأمريكيين الاكتفاء بالوعود الفارغة. وهذا يعيدنا إلى إعلان الرئيس ترامب.

لقد كانت إسرائيل أكبر متلق تراكمي للمساعدات الخارجية الأمريكية؛ إذ يقدر «مجلس العلاقات الخارجية» أن حجم المساعدات الأمريكية منذ عام 1948 قد تجاوز 300 مليار دولار (بعد تعديلها وفقاً لمعدلات التضخم).

غير أن هذا الرقم الهائل لا يروي سوى جزء يسير من القصة؛ فقد دأبت واشنطن باستمرار على إيجاد طرق لتمويل حروب إسرائيل تتجاوز المساعدات العسكرية السنوية المعلنة، والتي تبلغ 3.8 مليارات دولار.

فعلى سبيل المثال، في أبريل 2024، وقّع الرئيس جو بايدن تشريعاً طارئاً يمنح إسرائيل 8.7 مليارات دولار إضافية كمساعدات عسكرية مباشرة، وهي مبالغ منفصلة عن المخصصات السنوية المعتادة. وقد تضمنت هذه الأموال 3.5 مليارات دولار كتمويل عسكري أجنبي إضافي، و5.2 مليارات دولار مخصصة لبرامج الدفاع الصاروخي.

تُظهر آليات التمويل الاستثنائية هذه كيف يمكن لواشنطن الاستمرار في تمويل الجيش الإسرائيلي حتى عندما يصبح تقديم المساعدات التقليدية أمرًا مثيرًا للجدل سياسيًا.

وهذا ليس سوى جزء من الصورة.

يدرس الكونغرس مقترحات لتوسيع التعاون الأمريكي الإسرائيلي في مجال تكنولوجيا الدفاع، ما قد يُحوّل المزيد من الإنفاق إلى حسابات البنتاغون الخاصة بالبحث والتطوير والمشتريات.

وبكل باختصار، يمكن لإسرائيل الاستمرار في الاستفادة من مليارات الدولارات من الإنفاق العسكري الأمريكي دون تصنيف هذه النفقات على أنها مساعدات خارجية تقليدية.

لذا، يبدو أن ما يُقدمه ترامب هو مناورة ذكية: إزالة وصمة المساعدات ذات الأثر السياسي السلبي مع الحفاظ على العلاقة العسكرية نفسها، بل وربما توسيعها.

قد يعرقل الكونغرس ذو الأغلبية الديمقراطية بعض هذه المبادرات. لكن العديد من الديمقراطيين ما زالوا داعمين لإسرائيل، وستواصل لجنة الشؤون العامة الأمريكية الإسرائيلية (أيباك) إنفاق مبالغ طائلة للتأثير في انتخابات الكونغرس.

صحيح أن الارتباط بهذا اللوبي أصبح يمثل عبئاً سياسياً على بعض المرشحين، لكن من المتوقع أن تسعى منظمة «أيباك» (AIPAC) وحلفاؤها إلى إيجاد استراتيجيات بديلة، وأدوات سياسية، وتحالفات جديدة للحفاظ على نفوذهم.

تُعد نتائج الانتخابات بلا شك خطوة مهمة في الاتجاه الصحيح، إلا أن «الحرب الأهلية» السياسية في الولايات المتحدة الأمريكية لا تزال في بدايتها؛ فهي تدور بين الديمقراطيين التقدميين وقيادة الحزب التقليدية، وبين الجمهوريين الساخطين والموالين لتيار «اجعلوا أمريكا عظيمة مجدداً» (MAGA)، وبين وسائل الإعلام المستقلة والمؤسسات الإعلامية التقليدية، وغير ذلك.

والنبأ السار، في الوقت الراهن، هو أن العمل الدؤوب الذي قامت به أجيال من الأمريكيين المخلصين لضمائرهم بدأ يؤتي ثماره أخيراً. فبفضل جهودهم – التي كان لها دور جوهري– بدأ ملايين الأمريكيين يدركون أن إسرائيل ليست صديقة لبلادهم، وأن هذه العلاقة المشؤومة يجب أن تنتهي إلى الأبد.

○ أكاديمي وكاتب فلسطيني.

حين يأكل البحر بيوتنا بصمت.. ما الذي يحدث خلف الجدران؟

من يسكن بالقرب من البحر في البحرين أو أي مدينة خليجية، لا بد أنه لاحظ الصدأ على بوابة حديدية أو سياج شرفة، وربما رأى بقعاً بنية تتسلل إلى جدار أو قطعاً صغيرة من الخرسانة تتساقط من سقف موقف سيارات. وقد نعتقد أن الأمر مجرد مشكلة في الطلاء أو أثر طبيعي مع مرور السنوات. لكن ما يحدث أحياناً أعمق من ذلك، فالمبنى الذي يبدو متماسكاً من الخارج قد يشهد تغيرات بطيئة في مواده، لا تظهر آثارها إلا بعد فترة طويلة. والمفارقة أن البحر الذي يمنح مدننا جمالها وخصوصيتها، يضع منشآتها أيضاً أمام تحديات هندسية مستمرة.



بقلم:
د. عبدالله الشتر ○

لفهم المشكلة، علينا أن نتذكر أن معظم المباني الحديثة تعتمد على الخرسانة المسلحة، وهي مزيج من الخرسانة وقضبان الفولاذ. الخرسانة تتحمل الضغط بصورة جيدة، بينما يساعد الفولاذ على مقاومة الشد والانحناء. وفي الظروف الطبيعية توفر الخرسانة بيئة قلوية تحمي سطح الفولاذ بطبقة رقيقة مستقرة، لكن هذه الحماية ليست مضمونة إلى الأبد. فعندما تصل أملاح البحر، وخصوصا أيونات الكلوريد، إلى حديد التسليح بكميات كافية، قد تتضرر الطبقة الواقية ويبدأ التآكل. ويمكن أيضاً أن تتراجع الحماية بسبب تفاعل الخرسانة مع ثاني أكسيد الكربون الموجود في الهواء، وهو ما يعرف بالكربنة.

والصدأ ليس مجرد تغير في اللون، فعندما يتآكل الحديد تتكون نواتج تشغل حجماً أكبر من المعدن الأصلي، وقد يؤدي تراكمها إلى ضغط داخلي على الخرسانة المحيطة بقضبان التسليح. ومع الوقت تظهر شقوق، ثم قد تنفصل أجزاء من الغطاء الخرساني، فتزداد سهولة وصول الرطوبة والأملاح إلى الداخل. وهكذا تتطور المشكلة على نحو قد لا ينتبه إليه صاحب المنزل في بدايتها. ولا يعني وجود كل شق في الجدار أن حديد التسليح قد تآكل، فالتشققات لها أسباب متعددة، لكن الشقوق المصحوبة ببقع صدأ أو تساقط للخرسانة تستحق فحصاً فنياً، وخصوصاً في العناصر الإنشائية.

وقد يتساءل البعض: إذا كانت المشكلة مرتبطة بمياه البحر، فلماذا تتأثر مبان لا تلامس المياه مباشرة؟ الإجابة أن الأملاح لا تحتاج إلى موجة تصل إلى الجدار؛ فرذاذ البحر والهواء المحمل بالأملاح قد يترسبان على الأسطح، ثم تساعد الرطوبة على انتقالها عبر مسام الخرسانة وشقوقها. وتختلف شدة التعرض بحسب المسافة من الساحل واتجاه الرياح وطبيعة الموقع وجودة التنفيذ. كما أنه في الخليج تضاف إلى ذلك درجات الحرارة المرتفعة ودورات البلل والجفاف، وهي عوامل قد تؤثر في سرعة انتقال المواد وحدوث التآكل. ولهذا لا يصح افتراض أن كل المباني الساحلية ستتدهور بالمعدل نفسه.

وهنا يأتي دور علم وهندسة المواد. فبدلاً من انتظار ظهور الصدأ ثم إصلاح الأضرار، يستطيع المهندسون إبطاء وصول الأملاح إلى حديد التسليح منذ مرحلة التصميم. ويمكن تحقيق ذلك باستخدام خرسانة قليلة النفاذية، وضبط كمية الماء في الخلطة، وتوفير غطاء خرساني مناسب حول القضبان، مع الاهتمام بالمعالجة الجيدة بعد الصب. وفي بعض البيئات الشديدة قد تكون هناك حاجة إلى حديد تسليح مقاوم للتآكل أو وسائل حماية إضافية، لكن اختيارها يعتمد على طبيعة المنشأة وكلفتها والعمر المطلوب لها. فليس الحل الأغلى هو الأفضل دائماً، وإنما الحل الذي يناسب ظروف الموقع ويؤدي وظيفته طوال السنوات المقبلة.

ولا تنتهي المسؤولية عند تسليم المبنى. فالتسربات المائية المستمرة، وتلف العزل، وإهمال الشقوق، قد تحول مشكلة صغيرة إلى إصلاح مكلف. ومن المفيد أن يراقب المالك علامات مثل بقع الصدأ المتكررة، أو انتفاخ الخرسانة، أو سقوط أجزاء منها، وألا يكتفي بتغطيتها بطبقة جديدة من الدهان. فإخفاء العلامة لا يعالج السبب. وإذا ظهرت هذه الأعراض في الأعمدة أو الجسور أو أسقف المواقف، فإن تقييمها من مهندس مختص أمر مهم قبل اتخاذ قرار بالإصلاح. كذلك ينبغي تجنب تكسير الخرسانة المتضررة أو معالجة حديد التسليح بصورة عشوائية، لأن الإصلاح غير المدروس قد يترك المشكلة قائمة.

وربما تكون الرسالة الأهم أن متانة المباني لا تقاس فقط بمظهرها عند الافتتاح، بل بقدرتها على أداء وظيفتها بأمان بعد عشرين أو ثلاثين عاماً وأكثر. وفي دول الخليج، حيث تتوسع المدن الساحلية وتزداد قيمة البنية التحتية، يصبح الاستثمار في جودة المواد والفحص والصيانة استثماراً في المال والسلامة معاً. فكل إصلاح يمكن تجنبه يعني موارد أقل تُستهلك ومواد أقل تُستبدل وتعطيلاً أقل لحياة الناس. وقد لا يلتفت المار إلى قضيب فولاذ مخفي داخل عمود خرساني، لكن حماية ذلك القضيب قد تكون أحد أهم الأسباب التي تجعل المبنى صامداً لعقود. إن فهم المواد ليس شأناً مختبرياً بعيداً عن الناس؛ بل هو جزء من الحفاظ على البيوت التي نعيش فيها والمدن التي نحبها.

○ أستاذ مساعد في هندسة المواد بقسم الهندسة الكيميائية – جامعة البحرين.

إشكاليات دمج الذكاء الاصطناعي في التعليم الجامعي

بقلم: تيموثي سكوت ○

بينما تتبنى الجامعات الذكاء الاصطناعي التوليدي، فإنها تتيح لشركات التكنولوجيا الكبرى إعادة تشكيل عمليتي التعليم والتعلم، وذلك من دون الإجابة أولاً عن سؤال جوهري: هل ينبغي لهذه التكنولوجيا أن تكون موجودة في الفصول الدراسية من الأساس؟

وبهذه الطريقة، تقدم الجامعات تنازلاً ذا عواقب وخيمة إذ إنها تسمح لأنظمة الذكاء الاصطناعي التوليدي –التي تمتلكها جهات خاصة– بالدخول في صميم العمليات التي يتعلم من خلالها الطلاب القراءة والكتابة والتفكير وممارسة الحكم النقدي. ومع ذلك، يجري تصوير تبني هذه الأنظمة بشكل متزايد على أنه أمر حتمي.

يجب أن نعترف أن الذكاء الاصطناعي موجود، لذا يجب على التعليم العالي التكيف معه. وفقًا لهذا المنطق، يُتوقع تبنيه، بينما يتطلب رفضه تبريرًا. لكن تَوفّر التكنولوجيا ليس مبررًا تعليميًّا.

قبل إعادة تنظيم التعليم والتعلم حول هذه الأنظمة، ينبغي على الجامعات الإجابة عن السؤال الذي غالبًا ما يتجنبه دعاة التبني: لماذا يجب أن يكون الذكاء الاصطناعي موجودًا أصلًا؟

لغة الحتمية تُخفي المسؤولية. فقد عنونت مجلة فوربس مؤخرًا: «معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا يقول إن الذكاء الاصطناعي يُجبر على إعادة النظر في الجامعة نفسها». الذكاء الاصطناعي لا يُجبر الجامعات على شراء تراخيص، أو تعديل المقررات الدراسية، أو تغيير الميزانيات، أو التنازل عن نفوذها على البنية التحتية التعليمية لموردين من القطاع الخاص.

يتخذ الأفراد مثل هذه القرارات، وينبغي عليهم توضيحها والدفاع عنها. من الذي تمت استشارته؟ وما البدائل التي جرى النظر فيها؟ ولمصلحة من تصب هذه القرارات؟

توجد الجامعة بهدف تنمية الفكر المستقل، والحكم النقدي، والفضول، والقدرة على معالجة المسائل المعقدة. إن القراءة المتأنية، وبناء الحجج، واكتشاف الأخطاء، ومراجعة الأفكار؛ ليست مجرد خطوات عرضية للوصول إلى إجابة، بل هي جوهر العملية التعليمية ذاتها. فما الذي يحدث عندما يُشجَّع الطلاب على الاعتماد على أنظمة قادرة على إنجاز جزء كبير من هذا العمل نيابةً عنهم؟

لا تقدم الأبحاث المتاحة أي مبرر لاعتبار تبني هذه التقنيات التزاماً تعليمياً. فقد خلص تحليل تجميعي (meta-analysis) أُجري عام 2026 وشمل 35 دراسة، إلى تحقيق مكاسب متوسطة عبر بيئات تعليمية متنوعة.

أظهرت مراجعة لـ67 دراسة في التعليم العالي نتائج أفضل عند استخدام الذكاء الاصطناعي ضمن مناهج تعليمية منظمة بعناية وقائمة على الاستقصاء. تستحق هذه النتائج الدراسة، لكنها لا تحسم مسألة مكانة الذكاء الاصطناعي في العملية التعليمية.

في المراجعة الأخيرة، اعتمدت النتائج الأقوى على التوجيه البشري المُتقن، ولم تُثبت أيٌّ من المراجعتين أن الذكاء الاصطناعي يُنمّي بشكل موثوق تعلّمًا ذاتيًا دائمًا، أو يُقدّم فوائد لا يُمكن تحقيقها من خلال التدريس الفعال من دونه.

لا تُعدّ الواجبات الأفضل بالضرورة دليلًا على تعلّم أفضل. فالورقة البحثية المُتقنة التي أنتجت باستخدام ChatGPT لا تُشير إلى أن كاتبها قد أصبح كاتبًا أفضل. كما أن مقاييس الأداء قصيرة المدى لا تُقدّم لنا معلومات كافية عمّا قد يفقده الطلاب عند الاستعانة بمصادر خارجية للقراءة والكتابة والاستدلال. فالأداء المُساعد ليس تطورًا فكريًا، وتسهيل التعلّم لا يُحسّن التعليم بالضرورة.

لا تستطيع دراسات نتائج التعلّم حسم المسائل التي تتجاهلها المؤسسات التعليمية عادةً: من يملك البنية التحتية التعليمية، وما أعمال الطلاب التي يمكن جمعها، ومن يمكن أتمتة عمله، وهل يحق للطلاب وأعضاء هيئة التدريس رفض المشاركة. هذه قرارات أخلاقية وسياسية، وليست مجرد مسائل تتعلق بنتائج الاختبارات.

ومع ذلك، تُستخدم فوائد محدودة لدعم طموحات مؤسسية واسعة النطاق. يجب على الجامعات مراعاة التدريب، وعبء عمل أعضاء هيئة التدريس، والتحقق، والخصوصية، والاعتماد على الأنظمة الاحتكارية، وماذا يحدث عندما يُغيّر المورّد أسعاره أو قواعده.

وبمجرد اعتماد المقررات الدراسية على منصة معينة، قد يصبح الانسحاب منها مُربكًا ومُكلفًا. فالأموال العامة تموّل البنية التحتية، وجهود أعضاء هيئة التدريس تجعلها جزءًا من التدريس اليومي، والاعتماد الناتج قد يمنح المورّدين نفوذًا أكبر على القرارات الأكاديمية.

ينبغي على المؤسسات العامة الإفصاح عن التكاليف الكاملة، والالتزامات التعاقدية، وحماية البيانات، وخطط الانسحاب قبل تخصيص الموارد والسلطة التعليمية. هذه مسائل تتعلق بالمساءلة العامة، وليست مجرد مسألة شراء تقني.

وبالنسبة إلى أعضاء هيئة التدريس، قد تعني الكفاءة الموعودة بذل جهد إضافي. إذ يُعيد الأساتذة تصميم الواجبات، ويتحققون من المراجع غير الموثوقة، ويُعدّون حجج الدفاع الشفهية، ويُفسّرون السياسات المتغيرة، ويُكافحون لتحديد ما إذا كان الطلاب هم الذين أنجزوا العمل الفكري المطلوب تقييمه.

تستنزف عملية التحقق هذه وقتًا كان من الممكن استغلاله في التوجيه، وتقديم ملاحظات جوهرية، وإثراء النقاشات الصفية – وهي تكاليف نادرًا ما تظهر في ادعاءات الكفاءة.

في الوقت نفسه، يُروّج للذكاء الاصطناعي لأتمتة تقديم الملاحظات، وتخطيط الدروس، وغيرها من أشكال التقييم المهني، ويُطلب من أعضاء هيئة التدريس المساعدة في تثبيت الأنظمة نفسها التي قد تُقلّل في نهاية المطاف من استقلاليتهم.

يواجه الطلاب خطرًا آخر يتمثل في مصطلح «التعلم الشخصي». فالأنظمة المبنية على التقييم المستمر، والتنبؤ بالسلوك، والسجلات المترابطة، يُمكن أن تُحوّل التطور الفكري إلى ملف بيانات متضخم. ينبغي أن يكون للطلاب حرية سوء الفهم، والتردد، والكتابة بشكل رديء، وتغيير آرائهم دون أن تُصبح كل خطوة خاطئة سجلًا دائمًا.

هذه شروطٌ للتعلم، وليست أوجه قصور تُسجَّل وتُصحَّح. وعندما تمر كتابات الطلاب وأسئلتهم وظروفهم الشخصية عبر أنظمة تجارية، لا يمكن اعتبار الخصوصية أمرًا ثانويًا. من حق الطلاب معرفة ما يُجمع، ومن يمكنه الوصول إليه، ومدة الاحتفاظ به، وما إذا كان بإمكانهم رفضه دون المساس بتعليمهم.

تُرسّخ الجامعات استخدام أدوات تُصعّب تحديد ما إذا كان الطلاب قد عملوا بشكل مستقل، ثم تلجأ إلى تقنيات المراقبة للتحقق من ذلك. وبدلًا من التساؤل عما إذا كانت التقنية الأصلية تُقوّض التقييم، تُخاطر المؤسسات بجعل المراقبة حلًا.

خارج قاعات الدراسة، يواجه الطلاب مطالبَ بتطوير مهاراتهم لمواكبة اقتصاد قائم على الذكاء الاصطناعي. قد يُشجّع أصحاب العمل على إتقان الذكاء الاصطناعي بينما يستخدمون الأتمتة لخفض تكاليف العمالة، والحد من السلطة التقديرية المهنية، وتركيز السيطرة.

يُعاد طرح السؤال السياسي حول من يُسيطر على الأتمتة ومن يستفيد منها كمشكلة فردية تتعلق بقابلية التوظيف. لا ينبغي للجامعات أن تُهيئ الطلاب ببساطة لتقبُّل هذه القرارات، بل يجب عليها تزويدهم بالقدرة على التساؤل عمّن يستوعب الذكاء الاصطناعي من المعرفة، ومن يستفيد، وما الحماية التي يحتاجها العمال، بما في ذلك المفاوضة الجماعية والحقوق القابلة للتنفيذ.

لا تلتزم الجامعات الحكومية تجاه شركات التكنولوجيا الكبرى بأي التزام بالتكيف. بل يكمن التزامها في خدمة الطلاب والعاملين والجمهور. ينبغي عليها تدريس الذكاء الاصطناعي: ملكيته، وحدوده، وتداعياته الاجتماعية، واستخدامه في المراقبة الجماعية، والعنف والقمع في تطبيق القانون، والحروب، فضلاً عن التكاليف البيئية لبنيته التحتية.

لكن فهم التكنولوجيا لا يعني جعل الطلاب يعتمدون عليها. يستحق أعضاء هيئة التدريس والطلاب رأياً مسموعاً في مسألة دخولها إلى قاعات الدراسة، بما في ذلك حق الرفض. لكن حق الرفض لا قيمة له إن كان الانسحاب منه يُرتب عقوبات أكاديمية أو يحرم الطلاب من مسار بديل في المقرر الدراسي.

قبل استثمار أي مبلغ إضافي في منصات الذكاء الاصطناعي، ينبغي على الجامعات أن توازن بين هذه الاستثمارات وتقليص حجم الفصول الدراسية، وتوفير الدروس الخصوصية، وخدمات ذوي الاحتياجات الخاصة، والمكتبات، والوقت والموارد التي يحتاجها أعضاء هيئة التدريس للتدريس.

يقع عبء الإثبات على عاتق أولئك الذين يقترحون تغيير ظروف التعلم. فالأمر لا يقتصر على السيطرة على البرمجيات فحسب، بل يتعلق بسلطة الجامعة على الغايات والعلاقات الإنسانية التي تمنح التعليم معناه. لذا، ينبغي للجامعات ألا تتخلى عن هذه السلطة لمجرد أن تقنيةً ما أصبحت متاحةً على نطاق واسع.

○ أكاديمي بجامعة كونيتيكت الأمريكية

حق الطفل في صورته

كان ألبوم الصور في البيوت البحرينية القديمة يسكن رفًا عاليًا في الخزانة، ولا يخرج إلا في مناسبة. تفتحه الأم لضيفة عزيزة، أو يقلّب الأبناء صفحاته في ليلة عيد، فيضحكون من صورة أحدهم وهو يحبو، أو من ثوب صغير لبسه في أول يوم دراسي. وكانت صور الأطفال جزءًا من خصوصية البيت، يراها أهله ومن يأذنون له، وتعود بعد ذلك إلى مكانها.



بقلم:
نبيلة رجب ○

وما زلت أجد في هذه العادة متعة خاصة. أطبع صوري وأجمعها في ألبوم، وأفتحه بين فترة وأخرى، فأستعيد مع كل صورة لحظتها وما حملته من مشاعر. وفي هاتفي صور كثيرة أيضًا، لكن للورقة المطبوعة دفئًا أحبّه.

بقي الفرح بالطفل كما كان، وتغيّر الوعاء الذي يحمل صورته. فالصورة التي تنتقل اليوم من هاتف إلى هاتف تُنسخ وتُحفظ في أماكن متعددة. يرسلها أحد الأقارب إلى آخرين بحسن نية، ثم يعيد أحدهم نشرها، حتى يصعب على الأسرة معرفة أين وصلت. وما يُحذف من الهاتف قد تبقى منه نسخة في مكان آخر.

قد يضحك الأهل من صورة ينشرونها لطفلهم اليوم، ثم يكبر هو فيراها على نحو مختلف. ربما أحبّها كما أحبوها، وربما تمنى لو بقيت ذكرى عائلية لا يراها زملاؤه وكل من يصل إلى حساب والديه. فهل يستطيع عندها أن يطلب حذفها؟ أرى أن هذا الحق يستحق أن يكون في صلب النقاش، حتى يجد الطفل فرصة للاختيار بعدما اختار الآخرون عنه في صغره.

وجاءت أدوات الذكاء الاصطناعي بمخاطر إضافية؛ إذ يمكن تعديل صورة منشورة واستخدامها في مقطع يبدو حقيقيًا، مع أن الطفل لم يشارك فيه. وهكذا يتجاوز أثر النشر ما أرادته الأسرة إلى استخدامات لم تتوقعها، يصعب تتبّعها أو تدارك ضررها.

بعض الآباء والأمهات يتشاركون صور أبنائهم مع عائلات تعيش بعيدًا، وآخرون يجدون في توثيق يوميات أطفالهم متعة لا يريدون التخلي عنها. ويمكن للفرح أن يجد طريقه مع قدر من الانتباه: أن نسأل الطفل، إذا كان في عمر يسمح له بالفهم، إن كان يرغب في مشاركة صورته، وأن نفكر فيمن سيشاهدها وما تكشفه عنه. ويحدث أن يرفض الطفل صورة نراها جميلة، وعلينا أن نأخذ رفضه بجدية.

أما عندما تصبح صورة الطفل جزءًا من محتوى يدرّ دخلًا، فإن السؤال يتسع. فالطفل الذي يشارك في مقاطع يشاهدها الآلاف يقضي وقتًا أمام الكاميرا، وتصبح تفاصيل يومه مادة ينتظرها الجمهور. وفي سن صغيرة، يصعب عليه تقدير أثر هذا الظهور، أو معرفة ما إذا كان يريد استمراره. ومع اعتياد الجمهور متابعة يومياته، هل تبقى له حرية التوقف إذا صار ظهوره مصدرًا لدخل الأسرة؟

وقد أخذ حق الطفل في الاختيار مكانًا في بعض التشريعات. ففي فرنسا، أتاح قانون صدر عام 2020 للقاصر أن يطلب محو بياناته الشخصية دون اشتراط موافقة والديه. ثم نصّ قانون عام 2024 أن يحمي الوالدان حق طفلهما في صورته معًا، وأن يُشركاه في ممارسة هذا الحق بحسب عمره ونضجه.

وفي ولاية مينيسوتا الأمريكية، دخل قانون حيز التنفيذ في يوليو 2025 ينظم مشاركة الأطفال وحقوقهم المالية في صناعة المحتوى المدرّ للدخل. ويتضمن إلزام الناشر أو المتحكم في الحساب بحذف المحتوى بناءً على طلب الطفل الذي يظهر فيه إذا بلغ الثالثة عشرة. ويشمل حق طلب الحذف أيضًا البالغ الذي استُخدمت صورته وهو طفل.

وأقرب إلينا، في أبوظبي، نقلت صحيفة «ذا ناشيونال» عن حكم ابتدائي لمحكمة الأسرة المدنية في نزاع بين أبوين، ألزمهما بالتوقف عن نشر صور طفلتيهما وبياناتهما، وإزالة المحتوى الذي يضر بمصلحتهما. وتكشف القضية أن خصوصية الطفل قد تصبح موضع نظر قضائي حتى عندما ينشر الصور أحد والديه.

وفي البحرين، طُرح مقترح لإضافة باب للسلامة الرقمية إلى قانون الطفل، تضمّن حظر إنشاء حسابات لمن لم يتموا الخامسة عشرة على المنصات المشمولة به. وإلى جانب النقاش حول استخدام الطفل للمنصات، أرى أهمية الالتفات إلى صورته التي تُنشر قبل أن يفتح حسابًا أو يستطيع التعبير عن رأيه فيها.

ويحمي قانون العدالة الإصلاحية للأطفال وحمايتهم من سوء المعاملة خصوصية الطفل حال عرض أمره على الجهات المعنية بالأطفال المعرّضين للخطر أو المخالفين للقانون. وتعاقب المادة 61 منه بغرامة من ألف إلى خمسة آلاف دينار كل من نشر معلومات أو صورًا تتعلق بهوية الطفل دون إذن من محكمة العدالة الإصلاحية للطفل المختصة أو النيابة المتخصصة للطفل أو اللجنة القضائية للطفولة، بحسب الأحوال.

وأتطلع إلى أن يتسع النقاش ليشمل ضوابط ظهوره في المحتوى التجاري، وحقه في طلب حذف صوره عندما يصبح قادرًا على الاختيار. فالصورة تحمل ملامحه وتفاصيل من حياته، ويستحق أن يكون له رأي في بقائها متاحة للآخرين.

كان الألبوم القديم محفوظًا في البيت، يختار أهله من يطّلع عليه. أما الألبوم الجديد فيسكن عالمًا أوسع، وقد تبقى الصورة فيه بعد أن نظن أننا حذفناها. وبين الصورتين طفل سيكبر يومًا، ومن حقه أن يجد أن فرحتنا به تركت له خصوصيته أيضًا.

○ قانونية وكاتبة بحرينية.
rajabnabeela@gmail.com
nabeelarajab.blogspot.com